

ضمن الموسم الثقافي في كلية القانون الكويتية العالمية

الحويلة : قانون رفع دعوى مباشرة أمام «الدستورية» يضاف إلى سلسلة المكاسب التي نالها المواطن



د. خالد الحويلة

تقدير لالأفراد المبتعدين أو الاعتباريين رفع دعوى مباشرة أمام المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي الحالي 2015/2016 تتضمّن حماية للاستاذ المساعد للقانون العام في الكلية د. خالد قابز الحويلة، تناول فيها بيسابه هذه القضية، بحضور عدد من أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

بدايةً اعتبر، الحويلة أن هذا القانون يعتبر مكماناً قانونياً يضاف إلى سلسلة المكاسب التي نالها المواطن الكويتي، بعد إقام مجلس الأمة على تعديل القانون رقم 14 نسبة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية، حيث إن

أثناء ورشة عمل في الدراسات التجارية

العلي: مشروع التراسل الإلكتروني يهدف إلى المساهمة في تسريع الدورة المستندية

نظمت كلية الدراسات التجارية بالجامعة للتعميم التطبيقي والتدريب ورشة عمل بعنوان «تطبيق مشروع التراسل الإلكتروني في كلية الدراسات التجارية» ادارها عضو لجنة تطبيق التراسل الإلكتروني ورئيس هيئة التدريس أ. يوسف الخواري الحاسب الآلي في الكلية أ. يوسف الخواري بحضور عبد العليم الكلمة د. عثمان العلي والساعديه وعددهم من أعضاء هيئة التدريس والتدربي والعاملين بالكلية.

نطرق التراسل الإلكتروني خلال الورشة شارحاً بعض تطبيق التراسل الإلكتروني على طرق الدخول إلى

الإنترنتية على طرق الدخول إلى بريد البريد الإلكتروني من أي جهاز والعاملين المختصين في الكلية، مضيفاً إلى أنه أنشأ لأول مرة غرفة مشورة تتشكّل من أعضاء المحكمة الدستورية أنفسهم يتولون تصفيّة الطعون حتى لا يتم إغراق المحكمة الدستورية بكترة الطعون.

وأبدى د. الحويلة للاحتجاجات على القانون ومنها قيمة الكفالة المالية فيها مما يجعل الأمر تعجيزياً حيث إن دفع كفالة 5000 دينار واحتلال خسارتها في حال عدم قبول الطعن ليس في متناول الكثير من الأفراد، وأكد على أنه كان من الأفضل لو قام المشرع يجعل أعضاء المحكمة في البداية المشروع يحمله القاضي والمدعى عليه فيما يخص المدعى عليه، وفي حال عدم القبول أو ثبات عدم جدية الطعن، تحكم المحكمة بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة.

وذلك لتلافي التأخير في بدء الدعوى وأصدر الأحكام.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة

المحكمة ما يثبت دفع الكفالة وإن تقبل الدعوى منه

بعد إعطاء الأفراد المبتعدين أو الاعتباريين حق رفع الدعوى.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون قال د. خالد الحويلة

أهم بنوته، هذا التعديل أنه أعطى للأفراد حق اللجوء إلى

المحكمة الدستورية عن طريق المدعى الأصلي وذلك وفق إجراءً من طرفه وضوابطه، منها وجود مصلحة مباشرة للطاعن

المتقدم في كلية القانون الكويتية العالمية للعام الجامعي

لدى المحكمة الدستورية على مساحة الدعوى، وأن يدفع

الطعن بقيمة مقدارها 5000 دينار وذلك لتأكيده على جدية

الطعن.

وأشاد د. الحويلة إلى أنه على الطاعن أن يقدم لدى إدارة